

ضد النيو - ليبرالية:

خلفية نظرية لـ «اقتصاد اليوم التالي»(*)

ألبر داغر

باحث لبناني.

مقدمة

تحكّمت النيو - ليبرالية بمصير العالم وشعوبه على مدى العقود الثلاثة المنصرمة. لا بد من عرض مقتضب لمنطلقاتها وتجربتها، في ما يخص دور الدولة، قبل اقتراح البديل الذي هو ضدها. أما النص التالي، فهو عرض للأدبيات متضمّن في محورين: (١) الدولة في التعريف النيو - ليبرالي وفي التجربة: (٢) البرنامج الاقتصادي لـ «اقتصاد اليوم التالي».

أولاً: الدولة في التعريف النيو - ليبرالي

في القراءة التي يقدمها بيتر إيفانز وويليام سويل للنيو - ليبرالية، تظهر هذه الأخيرة، أولاً كنظرية اقتصادية، وثانياً كأيديولوجية سياسية، وثالثاً كنموذج يُعتمد في وضع السياسات الاقتصادية، ورابعاً كمرجعية يلجأ إليها المجتمع، أو بعضه، لتخيّل حاضره ومستقبله^(١). لم تكن النيو - ليبرالية فقط إجراءات اقتصادية صاغها اقتصاديون في عتمة مكاتبهم، بل أفكاراً ورؤى تقاسمتها شرائح مهمة في مختلف المجتمعات. وهي عملت كنظرية اقتصادية على إثبات أنّ علاقات التبادل ضمن إطار السوق هي الأفضل لجهة المنفعة التي توفرها للمتبادلين. وحاجت كأيديولوجية سياسية لمصلحة السوق ضد الدولة في عملية رصد الموارد. واجترحت كنموذج في إعداد السياسات الاقتصادية، إجراءات تؤوّل إلى تحرير الأسواق من التشريعات التي تقيدّها، وخصخصة المؤسسات العامة، وإرساء حرية تبادل على مستوى العالم. وعكست كنموذج لتخيّل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بعنوان: «ضد النيو - ليبرالية: خلفية نظرية لـ «اقتصاد اليوم التالي»»، القاهرة، بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٣.

(١) Peter Evans and William H. Sewell, Jr., «The Neoliberal Era: Ideology, Policy, and Social Effects,» in: Peter Hall and Michèle Lamont, eds., *Social Resilience in the Neo-Liberal Era* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013).

المستقبل، وتأييد روح المبادرة، وطلب الغنى والثروة، واعتبار البرامج الحكومية مرادفة لعدم الفاعلية والفساد وعدم الكفاية^(٢). ولقد لقيت رواجاً في دول العالم كله مع بعض الاستثناءات، ليس بالضرورة في أبعادها الأربعة. وأثّرت في كل مكان بوصفها نموذجاً تم استيحائه لوضع السياسة الاقتصادية.

١ - الظرف التاريخي الذي أتى بالنيو - ليبرالية

جاء اعتمادها بعد «العصر الذهبي» الذي دام ثلاثين سنة بعد الحرب العالمية الثانية. وهو كان عصرًا ذهبيًا لجهة معدلات النمو المحققة وارتفاع إنتاجية العمل ورأس المال، مع عمالة كاملة ومن دون تضخم. أتاح ارتفاع الإنتاجية رفع الأجور من دون أن تتأثر الأرباح سلباً. لكن السبعينيات ستكون مختلفة، بسبب تراجع الإنتاجية وضغط النقابات للحصول على زيادات أجور تتجاوز ارتفاع الإنتاجية. ومع الأزمة التي فاقمها رفع أسعار البترول عام ١٩٧٣، دخلت البلدان الصناعية في أزمة «تضخم وركود»، عجزت الوسائل المسماة كينزية المعتمدة تقليدياً، أي الحفز بالسياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام، عن إخراجها منها. وفي آخر السبعينيات، أصبح لدى حكام المصارف المركزية الغربية همّ واحد هو إزالة التضخم. أدخلت «صدمة فولكر» رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، التي تمثلت برفع أسعار الفائدة على نحو غير مسبوق، العالم بمجمله في حقبة النيو - ليبرالية. وقد كانت بداية الحقبة حالة الانكماش الاقتصادي المتعمدة التي افتعلتها تلك السياسة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ في الولايات المتحدة. وهي كانت الأولى بتلك القوة منذ الثلاثينيات. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت النيو - ليبرالية صنو الانكماش الاقتصادي. أرست حالة انكماش وبطالة دائمتين في عموم العالم الرأسمالي المتقدم. أظهر الاقتصاديون ما بعد الكينزيين، ومنهم ألان بارغيز وماريو سيكاريسيا، كيف تسببت سياسات الـ «صفر تضخم»، بخفض الإنفاق العام، وبحالة من البطالة المرتفعة، أصبحت العلامة الفارقة للعصر النيو - ليبرالي^(٣). وأظهر التيار ما بعد الكينزي كيف أحلت النيو - ليبرالية «رأسمالية أصحاب الربوع المالية» الانكماشية محل «رأسمالية أصحاب المشاريع» التي نادى بها كينز، ومثلت مساهمته الثورية في فهم الرأسمالية وإصلاحها^(٤).

٢ - التعريف النيو - ليبرالي لدور الدولة

أرست مساهمات المفكرين النفعيين الجدد المناخ الفكري الذي أتاح للنيو - ليبرالية أن تُحكّم سيطرتها على العالم. أجرى بيتر إيفانز في نصه العائد لعام ١٩٩٥، تقابلاً بين تيار

(٢) المصدر نفسه، ص ٤ - ٦.

(٣) M. Seccareccia et A. Parguez, «Les Politiques d'inflation zéro: La Vraie cause de la hausse tend-ancielle du chômage dans les pays occidentaux,» Working Papers (Université d'Ottawa, Département de sciences économiques) (1998).

(٤) M. Seccareccia et M. Lavoie, «Les Idées révolutionnaires de Keynes en politique économique et le déclin du capitalisme rentier,» *Economie Appliquée*, no. 1 (1989), pp. 47-69.

النفعية الجديدة (Neo-utilitarianism)، الممثل بمفكرين من مثل بوكانان وكولاندر وكريجر وغيرهم، وتيار المؤسسة المقارنة، مع كارل بولانيي وهيرشمان وغرشنكرون وغيرهم^(٥).

تبدو الدولة في مجمل تيار النفعية الجديدة بوصفها مأهولة بأناس يفتشون عن الربح (Rent-seeking)، أي عن تحقيق منافع شخصية من المواقع التي يحتلونها. لا يعود بالتالي ممكناً التخلص من العبء الذي تفرضه الدولة على الاقتصاد، إلا باختصار وجودها وأدوارها إلى الحد الأدنى. من هنا مقولة «دولة الحد الأدنى» التي نادى بها النيو-ليبرالية. أظهر إيفانز تناقض هذا التوصيف للدولة مع اعتبار التيار النفعي نفسه، أن على الدولة أن تؤدي دور الحارس (Night Watchman State). كيف يمكنها، وهي على الصورة التي سبق رسمها، أن تقدم خدمات عامة إيجابية، كمهمة صون الأمن العام وضمان التزام الناس بتنفيذ العقود الموقعة... إلخ؟ أي أن دولة النفعيين الجدد غير ممكنة الوجود منطقياً وعملياً^(٦).

لم يمنع هذا العطل النظري في توصيف الدولة أن يكون لهذه النظرية الأثر الفادح في دول العالم، وخصوصاً دول العالم الثالث. وفي تعريفها - جون تشانغ للنيو-ليبرالية، تمييز لها عن النظرية الاقتصادية النيو-كلاسيكية، التي قدمت نماذج ذات مستوى نظري رفيع، ولم تكن بالضرورة وعلى الدوام ضد تدخل الدولة في الاقتصاد. يرى تشانغ أن النيو-ليبرالية هي ثمرة «زواج مصلحة» عقدته المدرسة النيو-كلاسيكية مع المدرسة الإباحية في الاقتصاد الممثلة بالمدرسة النمساوية، وفريدريش فون هايك بالتحديد. هذا ما جعلها تتخلى عن رصانتها النظرية، لصالح اعتماد خطاب تعبوي ونضالي، لمصلحة الحرية الاقتصادية غير المقيدة، مستمد من المدرسة النمساوية^(٧). هذه الأخيرة هي ضد تدخل الدولة في الاقتصاد، وكل الحجج مقبولة في هذا الإطار. قصد تشانغ بالتخلي عن الرصانة العلمية، اعتماد النيو-ليبرالية خطاباً بقصد التعبئة، يقيم فصلاً بين الخطاب الأكاديمي «الجدي» والخطاب «الشعبي» في السياسة الاقتصادية. يسوق هذا الأخير أنه لا ينبغي أن تتدخل الدولة، في أغلب الحالات إن لم يكن كلها، «لكي لا تحبط روح المبادرة» عند المستثمرين^(٨).

تظهر في نص إيفانز وسويل مرجعية المفكرين ميلتون فريدمان وفريدريش فون هايك، أهم للنيو-ليبرالية من إسهامات مفكري تيار النفعية الجديدة الذين تتالت مساهماتهم خلال السبعينيات والثمانينيات. وتبدو أهمية هاتين المرجعيتين في إعادة تعريف دور الدولة بشكل مختلف عن ذلك الذي عبّرت عنه الليبرالية الكلاسيكية خلال القرن التاسع عشر وأول القرن

(٥) Peter Evans, «A Comparative Institutional Approach», in: Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 21-42.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧) Ha-Joon Chang, «An Institutionalist Perspective on the Role of the State: Towards an Institutionalist Political Economy», in: Leonardo Burlamaqui, Ana Célia Castro and Ha-Joon Chang, eds., *Institutions and the Role of the State* (Cheltenham, UK; Northampton, MA: E. Elgar, 2000), p. 4.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧.

العشرين. فالدولة في التعريف الليبرالي الكلاسيكي هي دولة «اليد المرفوعة»، التي تنأى بنفسها عن التعاطي في الشأن الاقتصادي. وهي تصبح في تصوّر هايك وفريدمان لها دولة ناشطة (Active)، تقع عليها مسؤولية بلورة التشريعات واتخاذ المبادرات التي تجعل من الاقتصاد ميداناً للمبادرة الخاصة حصراً، غير مقيد بأي تدخّل من قبل الدولة فيه^(٩).

٣ - النيو - ليبرالية والدول النامية

اختصر «توافق واشنطن» التصرّو لسياسات التنمية الذي جاءت به المقاربة النيو - ليبرالية. عكست التوصيات العشر كما جاءت بقلم ويليامسون هذا التصرّو^(١٠). يمكن اختصار هذه التوصيات تحت أربعة عناوين: (١) خفض الإنفاق العام وإعادة توجيهه والالتزام بقاعدة توازن الموازنة العامة؛ (٢) إرساء حالة حرية تبادل كاملة للسلع والخدمات والرساميل؛ (٣) تحرير الأسعار، وخصوصاً سعر الفائدة وسعر صرف العملة، من تدخّل الدولة، ووضعها في عهدة قوى السوق؛ (٤) تحرير الاقتصاد من النظم والتشريعات التي أوجدتها الحقبة السابقة في مختلف الأنشطة والقطاعات، وخصخصته إلى أبعد حد ممكن.

وصف شارل غور التحوّل الذي طرأ على سياسات التنمية بفعل الخطاب النيو - ليبرالي، بأن هذه السياسات لم تعد تعكس قراءة تاريخانية للتنمية، أي بوصفها حركة للمجتمع بأكمله، متموضعة في الزمن. أصبحت نقطة الانطلاق عندها «تقييم الفاعلية» (Performance Assessment)، بصرف النظر عن الزمان والمكان^(١١). نأى اقتصاديو التنمية ابتداء من الثمانينيات بأنفسهم عن النقاش الغني القديم حول شروط التنمية، بوصفها «مواجهة مع التخلّف بكل صوره»، كما يقول هيرشمان، وأعادوا تعريف دورهم، بوصفهم معنيين فقط بإعداد تقارير تتناول «تقييم فاعلية» الاقتصادات المختلفة وقطاعاتها ومؤسساتها^(١٢). والفاعلية وحسن رصد الموارد، عنصران رئيسيان في النظرية النيو - كلاسيكية. تتسبّب الدولة بسوء رصد الموارد، إذا فرضت عوائق على التجارة الخارجية، كالرسوم الجمركية، وإذا أنشأت أو أجازت إنشاء مؤسسات احتكارية. ينجم عن ذلك في الحالتين التواءات في الأسعار (Distortions)، تؤدي إلى سوء رصد الموارد ونقص الفاعلية. هذا ما تقوله لنا النماذج النيو - كلاسيكية الشديدة الأناقة. كيف استفادت المقاربة النيو - ليبرالية من هذه النماذج؟ استخدمتها المؤسسات الدولية، تحت عنوان «تقييم الفاعلية»، لدفع كل بلدان العالم الثالث إلى التخلي عن ترسانتها الحمائية، وعن أدوار

(٩) Evans and Sewell, Jr., «The Neoliberal Era: Ideology, Policy, and Social Effects», p. 16.

(١٠) John Williamson, ed., *The Political Economy of Policy Reform* (Washington DC: Institute for International Economics, 1994), pp. 26-28.

(١١) Charles Gore, «The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries», *World Development*, vol. 28, no. 5 (2000), p. 794.

(١٢) Albert O. Hirschman, «The Rise and Decline of Development Economics», in: Albert O. Hirschman, *Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond* (Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1981), p. 21.

الدولة التدخلية فيها، وخصوصاً تدخلاتها في ميدان تحديد الأسعار. أما التحول الآخر في ميدان سياسات التنمية، الذي انطوى عليه «توافق واشنطن»، فهو تعيينه لبلدان العالم الثالث هدفاً عليها بلوغه، هو الانتماء إلى النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي^(١٣)؛ فهو يوفر لها منافع لجهة تدفق الرساميل والاستثمارات، ويحقق التنمية. ويرى هنري بريتون أن دفع بلدان العالم الثالث إلى الانفتاح على السوق الدولية، من دون أن تكون قد توافرت لها مسبقاً شروط تجعلها قادرة على الاستفادة من الانفتاح، كان في أصل الفشل الذريع في التنمية خلال الحقبة النيو - ليبرالية^(١٤). وبالنسبة إليه، فقد دُفعت البلدان النامية إلى اعتماد «التوجه نحو الخارج»، من دون أن تكون قد حازت مسبقاً مقدرة تكنولوجية، تتيح لها إنتاج سلع تستطيع تصريفها في السوق الدولية.

٤ - النتائج

إنها أرقام ماديسون لعام ٢٠٠٨، التي يستخدمها الجميع للمقارنة بين حقبة النيو - ليبرالية وحقبة «استبدال الواردات» التي سبقتها. اعتمد إيفانز وسويل هذه الأرقام لتأكيد أن نجاح النيو - ليبرالية لم يكن أبداً في ميدان النمو. وهي لم تنجح في تحسين مستوياته. اقتصر نجاحها على نزع السلطة من القوى التي حققت التسوية التي أعطت العصر الذهبي، بعد الحرب العالمية الثانية، وهي نقلت هذه السلطة إلى القوى المحافظة التي عكست مصالح أصحاب الربوع المالية، أو رأس المال المالي^(١٥). بين هنري بريتون في المقارنة بين حقبة النيو - ليبرالية وحقبة «استبدال الواردات» التي سبقتها، أن النمو المتحقق تراجع إلى نصف ما كان عليه في الفترة السابقة^(١٦). وبين شانغ وغرابل أن نمو الدخل الفردي في البلدان النامية انتقل من ٣ بالمئة في السنة، خلال ١٩٦٠ - ١٩٨٠، إلى ١,٥ بالمئة خلال ١٩٨٠ - ٢٠٠٠^(١٧). ولعل أخطر نتائج النيو - ليبرالية أصابت الدول الأضعف في العالم. حرمت السياسات النيو - ليبرالية الدولة الضعيفة في أفريقيا السوداء الحد الأدنى من الموارد الذي كان يغذي شبكات المنافع التي أوجدها رؤساء القارة، لصون وجودهم في الحكم، وعجلت في تحول هذه الدول الضعيفة إلى دول فاشلة أو منهارة. وهو ما عبّر عنه انشقاق الأقطاب السياسيين عن السلطة المركزية، وتحولهم إلى «أمراء حرب»^(١٨). استباح هؤلاء شعوب القارة بالميليشيات الإجرامية التي استخدموها.

Gore, Ibid., p. 793. (١٣)

Henry Bruton, «A Reconsideration of Import Substitution,» *Journal of Economic Literature*, (١٤) vol. 36 (June 1998), p. 929.

Evans and Sewell, Jr., «The Neoliberal Era: Ideology, Policy, and Social Effects,» pp. 21 and 25. (١٥)

Bruton, Ibid., p. 927. (١٦)

Ha-Joon Chang and Ilene Grabel, «Reclaiming Development from the Washington Consensus,» (١٧) *Journal of Post Keynesian Economics* vol. 27, no. 2 (Winter 2004-2005), p. 276.

Reno William, «The Changing Nature of Warfare and the Absence of State-Building in West Africa,» in: Diane E. Davis, Anthony W. Pereira, eds., *Irregular Armed Forces and their Role in Politics and State Formation* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 232-233. (١٨)

ثانياً: البرنامج الاقتصادي لـ «اقتصاد اليوم التالي»

ألترزم في البرنامج الاقتصادي المقترح لـ «اقتصاد اليوم التالي»، بما جاء في المقدمة، من أن النص هو عرض للأدبيات. وأقتصر فيه على استعراض مقاربات ثلاثة مفكرين رئيسيين، هم: هنري بریتون وها - جون شانغ وبيتر إيفانز.

١ - السيادة كشرط للتنمية

في القراءة المقارنة التي قدمها بيتر إيفانز للتجربتين، الأمريكية اللاتينية والشرق الآسيوية، أبرز إلى أي مدى كان غياب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأخيرة منهما، أي الآسيوية، عامل نجاح في التنمية، في حين أن الحضور القوي لهذا الاستثمار في التجربة الأمريكية اللاتينية كان أحد معالم إخفاقها النسبي في التنمية^(١٩). وقد رأى غور أن دمج اقتصادات العالم كله في النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي مثل جوهر «توافق واشنطن». وبين تشانغ بالوقائع دأب المؤسسات الدولية على نزع استقلالية البلدان النامية في صوغ سياساتها الاقتصادية، مُظهراً انحسار «مساحة الاستقلالية» (Policy Space) في هذا المجال، عند هذه البلدان. كانت المؤسسات الدولية تقصر مطالباتها للبلدان النامية في بداية الثمانينيات على تحرير التجارة الخارجية. وباتت شيئاً فشيئاً تتدخل في كل تفاصيل السياسات الاقتصادية لهذه البلدان، وتولي عليها الإجراءات المطلوب اعتمادها^(٢٠). أظهر العقد الأول من هذا القرن، المحاولات المتكررة للولايات المتحدة، لإجبار البلدان النامية على إزالة الرسوم الجمركية التي تعتمدها، وتحقيق هدف «الصفر رسوم»، وفرض العمل بالاتفاقية الدولية للاستثمار (M.I.A.)، التي تمنح البلدان النامية من ممارسة أية رقابة على دخول الرساميل إليها وخروجها منها^(٢١). أشار أيضاً إلى تواطؤ نخب البلدان النامية المستفيدة من تحرير حركة الرساميل معها. وحين لم تكن الولايات المتحدة تنجح في تحقيق هذه الأهداف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، كانت تعود وتحصل عليها في الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية التي تكون طرفاً فيها. يمثل نزع استقلالية البلدان النامية في صوغ سياساتها الاقتصادية، والعمل على إزالة كل العوائق على حركة السلع والخدمات والرساميل، عودة إلى ما كانت عليه الأمور خلال الحقبة الاستعمارية. كانت إنكلترا تعتبر محاولات مستعمراتها إقامة نشاطات تنافس صناعاتها، أعمالاً «غير مشروعة». وقد استهدفتها بكل إجراءات المنع الممكنة. وهي منعت إنتاج الحديد والصلب في أمريكا، والمنسوجات القطنية في الهند، والمنسوجات الصوفية في إيرلندا... إلخ^(٢٢)؛ بل استطاعت إجبار الدول الأخرى، التي

(١٩) Peter Evans, «Class, State, and Dependence in East Asia: Lessons for Latin Americanists», in: Frederic Deyo, ed., *The Political Economy of the New Asian Industrialism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), pp. 206-209.

(٢٠) Ha-Joon Chang, «Policy Space in Historical Perspective – with Special Reference to Trade and Industrial Policies», *Economic and Political Weekly* (18 February 2006), p. 3.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧ - ٨.

كانت تستطيع إطلاق طاقات كامنة آنذاك، من اليابان إلى الصين والبرازيل والسلطنة العثمانية وغيرها، على توقيع «اتفاقيات غير متكافئة»، عنوانها تحرير التبادل معها، ومنعها من استخدام الحماية لصون اقتصاداتها. كان تحرير المبادلات المفروض قسراً، ونزع استقلالية البلدان المختلفة في صوغ سياساتها الاقتصادية، الطريقة التي اعتمدتها القوى الاستعمارية لمنع هذه البلدان من تحقيق تصنيعها. الأمر هو نفسه اليوم. يرى تشانغ أن تشدد البلدان الغربية مع البلدان النامية لجهة استخدام هذه الأخيرة حريتها في ميدان السياسة الاقتصادية عكس الرغبة بـ «وضعها عند حدها»، بعد موجة المطالبات التي عبّرت عنها خلال سبعينيات القرن الماضي، من أجل «نظام اقتصادي دولي جديد» أكثر تكافؤاً. بل تُبرز المفاوضات ضمن إطار منظمة التجارة العالمية بأوضح الصور، «فضائح» استهداف البلدان النامية من قبل البلدان الصناعية، التي تدير المفاوضات وتعيّن أهدافها^(٢٣). بإقناع بلدان العالم الثالث بأن عليها أن تنتمي إلى النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي، وإقناعها بضرورة أن تتخلى الدولة فيها عن التدخل في الاقتصاد، وإقناعها بإزالة العوائق على مبادلاتها مع الخارج، نشأ نظام دولي جهنمي، دفعت هذه البلدان ثمنه انهياراً للتنمية فيها، وتهديداً لكياناتها السياسية. إن إصرارها على استعادة سيادتها واستقلاليتها في ميدان السياسة الاقتصادية هو المدخل إلى التنمية لديها.

٢ - الشروع بـ «التصنيع المتأخر»

أول بند على جدول أعمال البرنامج الاقتصادي لـ «اقتصاد اليوم التالي»، هو «التصنيع المتأخر». وأكتفي هنا بتعريفه، وتعيين سياسة التمويل والسياسة التجارية والسياسة التكنولوجية المطلوبة لتحقيقه، تفرض قراءة هنري بريتون لتجربة «استبدال الواردات» نفسها كمنطلق للحديث عن السياسة التنموية البديلة، لأنها الأفضل في تعيين أسباب الفشل التنموي، ولأنها تقترح إجراءات ملموسة في مواجهة هذا الفشل. يعود فشل تجربة «استبدال الواردات» في تحقيق «التصنيع المتأخر» للبلدان النامية، إلى أنها أهملت هدف تصنيع السلع التجهيزية (Capital Goods)، أي الآلات^(٢٤).

اختارت هذه البلدان السهولة، من خلال اعتماد أسعار صرف مرتفعة، أتاحت شراء الآلات المستخدمة في الصناعة من السوق الدولية، بتكلفة منخفضة. وهو ما شكّل نوعاً من دعم للاستثمار. أتاح ذلك إنشاء صناعات تجميعية جرت حماية سوقها الداخلية بالرسوم الجمركية وغيرها. هذا ما جعل المنتجين المحليين يتخلّون عن هدف إنتاج الآلات، أي إقامة قاعدة تكنولوجية وطنية مستقلة، تكون المدخل إلى التصنيع المتأخر وتعبّر عنه. يعود استخدام تعبير «التصنيع المتأخر» لتعريف مشروع التنمية برمته، إلى هيرشمان، علماً أن غرشنكرون هو من استخدمه أولاً لوصف تجربة الدول الأوروبية الآتية متأخرة إلى التصنيع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وصف هنري بريتون من جهته، التنمية باعتبارها «تراكم المعرفة والتعلم»

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٨.

Bruton, «A Reconsideration of Import Substitution», p. 913.

(٢٤)

(Knowledge and Learning Accumulation)^(٢٥). تعريف التنمية هو نفسه إذاً عند هيرشمان وبريتون. والمقصود هنا هو التمرين التكنولوجي. أي تتحقق التنمية بوصفها «تصنيعاً متأخراً»، من خلال إعادة تصنيع السلع التجهيزية التي كان يتم استيرادها، بواسطة «التمرين» (Learning by Doing)، الذي يتم على مستوى المؤسسة. و«التمرين» هو هنا عمل بحثي يحصل «على الأرض»^(٢٦). وقد أوضحت أليس أمسدن، هذا الاختلاف بين التصنيع في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر، من خلال اختراع تقنيات وسلع جديدة، وهو ما فسّره جوزيف شومبيتر، وجعله مصدر النمو، وبين «التصنيع المتأخر» للبلدان النامية، عقب الحرب العالمية الثانية، الذي يمثل «التمرين» على مستوى المؤسسة، بدعم من الدولة وإشرافها، جوهره^(٢٧). يتيح «التصنيع المتأخر»، الذي يختصره «التمرين» إنتاج السلع المتداولة ذاتها وفق مواصفات جديدة، أي بميزات نسبية تتيح بيعها في السوق الدولية. ولا يمكن التحدث عن نجاح التنمية إذا لم يتحقق. تم تمويل مشروع التنمية برّمته في التجربة الآسيوية، من قبل المصارف المحلية، تحت إشراف الجهاز المركزي الممثل بـ «المصرف الوطني للتنمية». عكست التجربة خيار إيكال مهمة التمويل للجهاز المصرفي الوطني، بديلاً للأسواق المالية^(٢٨).

أثبتت التجربة كما وصفها تشانغ، أنها كانت على نقیض كل النظريات النيو - كلاسيكية لتمويل التنمية، التي طالبت بتحرير سعر الفائدة ووضعه في عهدة قوى السوق. اعتمدت الدولة التنموية أسعار فائدة إدارية ومخفضة، كانت جزءاً من مقارنة شاملة لتمويل التنمية، يختصرها مفهوم «تأميم مخاطر الاستثمار»، أي تحمّل المجتمع مع المستثمرين هذه المخاطر^(٢٩). أتخذ مجدداً من نص بريتون نقطة انطلاق لتعيين متطلبات «التصنيع المتأخر» في ميداني السياسة التجارية والسياسة التكنولوجية. أول المتطلبات، إعادة الاعتبار للحماية، وللرسوم الجمركية خصوصاً، كأداة لحماية المنشآت الصناعية المنخرطة في عملية «التمرين التكنولوجي». تستغل المؤسسات هذه الحماية، لكي تتمكّن من متابعة جهودها في «التمرين التكنولوجي» وحياسة الفاعلية^(٣٠).

تختلف هذه الحمائية عن تلك التي اعتمدت ضمن إطار «استبدال الواردات»، وأمنت للمؤسسات ريوماً سهلاً، أثنيتها عن متابعة هدف بناء مقدرتها التكنولوجية وحياسة التنافسية

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٠٣.

Alice Amsden, «Asia's Industrial Revolution: «Late Industrialization» on the Rim,» *Dissent*, (٢٦) (Summer 1993) p. 328.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

Robert Wade, «The Role of Government in Overcoming Market Failures,» in: Helen Hughes, (٢٨) ed., *Achieving industrialization in East Asia* (Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1988).

Ha-Joon Chang and Chul-Gyue Yoo, «The Triumph of the Rentiers?: The 1997 Korean Crisis in a Historical Perspective,» in: John Eatwell and Lance Taylor, eds., *International Capital Markets: Systems in Transition* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002).

Bruton, «A Reconsideration of Import Substitution,» p. 931.

(٣٠)

الدولية. نجد عند تشانغ التركيز ذاته الذي نجده عند بريتون على السياسة التجارية وأدواتها، كوسيلة لحماية المؤسسات المنخرطة في عملية التمرين التكنولوجي خاصتها. وهو يشدد على أن لا تتخلى البلدان النامية عن ترسانة الأدوات الحمائية التي تمتلكها، وخصوصاً الرسوم الجمركية، مهما كان الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية عليها^(٣١). ويرى أن عليها أن تعيد النظر في السقوف المنخفضة لرسومها الجمركية، التي وافقت عليها خلال مؤتمر الأورغواي، وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية^(٣٢).

يُظهر ما سبق أن «التمرين» هو جوهر عملية «التصنيع المتأخر». هذا ما ينبغي أن يشكل محتوى السياسة التكنولوجية المطلوبة. يفصل تشانغ وشيما في شأن السياسة التكنولوجية، من خلال التمييز بين المقاربة النيو-كلاسيكية التقليدية التي تعول على المنافسة في الأسواق لإكساب المؤسسات فاعليتها، ولا ترى أن ثمة مرحلة «تمرين» تمرّ بها المؤسسات الصناعية قبل حيازة التنافسية، وبين المقاربة المناقضة لها^(٣٣). تُظهر هذه الأخيرة أنه لا بد من تدخل الدولة عبر «خلق ريع» للمؤسسات الصناعية، تمثل الرسوم الجمركية إحدى أدواتها، تمكنها من تمويل تمرينها التكنولوجي^(٣٤). في نص سابق^(٣٥)، استخدمت دراسة تشانغ وسعيد وصقر المشوّقة حول مصر، والتي أعدت عام ١٩٩٢. وهي وضعت على طرفي نقيض ما كان يجري في مصر من تركيز على تحقيق مداخيل ريعية، من السياحة ومداخيل الترانزيت من قناة السويس وبيع النفط والغاز والمساعدات... إلخ. وما تقتضيه استعادة مشروع «التصنيع المتأخر» المتوقّف في مصر منذ أواخر الستينيات. وهي تقتضي «خلق ريع» للمؤسسات الإنتاجية، تستخدمها لتحقيق تمرينها التكنولوجي^(٣٦).

٣ - تطوير الزراعة

استعاد هنري بريتون النقاش الذي تم بشأن الزراعة في أوساط اقتصاديي التنمية الأوائل، بدءاً من أرتور لويس، وموقف هذا الأخير «السلبى» منها، بوصفها قطاعاً ريفياً أيلأ إلى الزوال،

Ha-Joon Chang, «Why Developing Countries Need Tariffs: How WTO NAMA Negotiations Could Deny Developing Countries Right to a Future», South Center-Oxfam (November 2005), pp. 18-24.

Chang, «Policy Space in Historical Perspective – with Special Reference to Trade and Industrial Policies», p. 17.

Ha-Joon Chang and Ali Cheema, «Conditions for Successful Technology Policy in Developing Countries-Learning Rents, State Structures, and Institutions», United Nations University, Institute for New Technologies, Discussion Paper Series (December 2001), p. 14.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٥) ألبر داغر، من أجل سياسة تنمية عربية: منطلقات مغايرة للطرح النيو - ليبرالي (بيروت: منتدى

المعارف، ٢٠١٢).

Ha-Joon Chang, Mona Said and Khaled Sakr, «Industrial Policy and the Role of the State in Egypt: The Relevance of the East Asian Experience», in: Heba Handoussa, ed., *Economic Transition in the Middle East: Global Challenges and Adjustment Strategies* (Cairo: American University of Cairo Press, 1997), p. 222.

بفعل تمدد النواة الصناعية الحديثة على حسابه. وذكر أعمال رانيس وفاي، اللذين حاولا إيجاد موقع للزراعة ودمجها في التصور للتنمية وفق نموذج «النمو المتوازن» الذي طرحاه. ويرى بريتون أن التركيز على التنمية بوصفها تصنيفاً، وإهمال القطاع الزراعي، أدّى إلى جعل هذا الأخير بمنزلة «القريب الفقير» في سياسات التنمية المعتمدة، وإفشال مشروع التنمية نفسه. حرم إهمال الزراعة الصناعة المحلية جمهوراً واسعاً كان يمكن أن يشكل مصدراً رئيسياً للطلب على السلع الصناعية المنتجة^(٣٧). وقد عرض بريتون النموذج الناجح في دمج الزراعة في مشروع التنمية خلال القرن العشرين، وجسّدته أيضاً تجربتا كوريا الجنوبية وتايوان^(٣٨). استخدم تشانغ تجارب الزراعة في الماضي، واقترح سياسة زراعية للحاضر والمستقبل، تقوم على تدخل الدولة، وحصراً إجراءاتها تحت عنوانين: سياسة المدخلات وسياسة المنتج^(٣٩).

تبدأ التدخلات المطلوبة من الدولة تحت العنوان الأول، بالإصلاح الزراعي، بمعنى إشراف الدولة على توفير حيازات للمنتجين «قابلة للحياة»، واستصلاح الأراضي، وتوفير الأسمدة والمبيدات بأسعار مدعومة، والتسليف للمزارعين، وإقامة شبكات الري وطرق المواصلات... إلخ. وتهدف الإجراءات تحت العنوان الثاني إلى تثبيت مداخيل المزارعين، وجعلها في مستوى يشجّع هؤلاء على المتابعة. ويكون ذلك، بتوفير الدعم المباشر للمزارعين، أو باعتماد أسعار إدارية لمنتجاتهم، توفر لهم مداخيل لائقة، كما أظهرت التجربة في أوروبا وأمريكا، أي بعدم تركهم تحت رحمة السوق. والإجراءات الأخرى التي تحقق هذا التثبيت هي خدمات التخزين والتأمين للسلع المصدرة... إلخ.

٤ - اعتماد التخطيط المركزي وبناء الإدارة العامة

عن أي نوع من التخطيط نتحدث، وما هو دور قوى السوق فيه؟ عرف القرن العشرون نوعين منه، أولهما التخطيط الشامل، حيث الدولة والخطّة تحلّان محل السوق وتلغيانه. جسّد التخطيط المسمى تأشيرياً، النوع الآخر من التخطيط، حيث تتولى الدولة أو الخطّة تعيين الأهداف الكبرى، وتقدم حوافز للقطاع الخاص لبلوغها. طبّقت الدولة التنمية الآسيوية هذا النوع الثاني من التخطيط، مقروناً بالحوافز. وجاءت فرادتها من أنها وفرت حوافز قوية للقطاع الخاص جعلته يسير في مشروعها.

أي أن هذا النوع من التخطيط يفترض وجود الدولة والسوق في الوقت عينه. ويفترض بالدولة أن لا تنشئ مؤسسات عامة إلا في حالات «إخفاق السوق»، أي في تلك التي يمتنع فيها القطاع الخاص عن الاستثمار. خارج تلك الحالات حصراً، تعمل الدولة على أن يكون القطاع الخاص هو المستثمر ومحرك النمو. يُفترض بهيئات التخطيط المركزي أن تكون مجموعات

Bruton, «A Reconsideration of Import Substitution,» p. 914

(٣٧)

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٢٢.

Ha-Joon Chang, *Rethinking Public Policy in Agriculture: Lessons from History, Distant and Recent* (Cambridge, MA: University of Cambridge, 2010). (٣٩)

تفكير (Think Tank)، وأدوات تنفيذية في الوقت عينه. وهي لا تكتسب هذه المقدرة إلا إذا احتلت مركز القلب في النظام السياسي القائم. وفّر دور هيئات التخطيط في الدول التنموية في آسيا نماذج يمكن استيعاؤها. وقد اعتبر شالمرز جونسون أن جهاز التخطيط المركزي الممثل بـ «وزارة التجارة الخارجية والصناعة» (MITI) في اليابان، هو المسؤول عن كل نجاحات اليابان كقوة صناعية هائلة، وبلد مصدّر بعد الحرب العالمية الثانية. ليست الإدارة العامة إذاً مجرد تفصيل، بل هي العنصر الأهم في إنجاح مشروع التنمية أو إفشاله. يمكن - للاختصار - اقتراح نموذجين للإصلاح الإداري المطلوب، الأول منهما يجسد الحد الأقصى للإصلاح الإداري، وقد عبرت عنه التجربة الكورية. أما الثاني فيجسد الحد الأدنى للإصلاح، وجسده التجربة التايلاندية. في الحالة الأولى، بدأ الجنرال بارك مشروعه في نقل كوريا من استراتيجية «استبدال الواردات»، إلى استراتيجية «التوجّه نحو الخارج»، بإصلاح إداري شامل، عبّر عنه التطهير الذي أصاب كل الإدارة العامة واستبدلها بإدارة فعّالة جديدة^(٤٠).

واختارت الباحثة أليس أمسدن الحالة الثانية (التجربة التايلاندية)، واقرحتها نموذجاً يمكن لكثير من بلدان العالم الثالث اعتماده^(٤١). تُنشئ الدولة في هذه الحالة جهاز تخطيط يتولى رصد القطاعات والمؤسسات القادرة على إنتاج السلع التجهيزية، إذا وفّر لها الدعم. يُشرف هذا الجهاز على خوضها التجربة، بتوفير ما يلزم لها من حماية وتسليف ودعم، مطبقاً المبدأ العام الذي اعتمدته الدول التنموية، الذي اختصرته أليس أمسدن بمفهوم «آلية الضبط المتبادل». وهو يعني اشتراط أن تحقق المؤسسات المعنية الفاعلية الإنتاجية المطلوبة، بأفق زمني يتم الاتفاق عليه، مقابل الدعم الذي توفره الدولة لها. «آلية الضبط المتبادل» هي ما ميّزت تجربة الدولة التنموية الآسيوية، وإليها يعود نجاح عملية «التصنيع المتأخر» التي تحققت.

خاتمة

يُظهر عرض الأدبيات المقدّم أعلاه، أن الدولة والدور الذي يجب أن تؤديه، يشكلان جوهر النقاش الاقتصادي، والنقاش حول التنمية و«اقتصاد اليوم التالي». يُظهر الجزء الأول منه، أن النيو - ليبرالية هدفت في البلدان الغربية إلى نقل ملكية القطاعات الإنتاجية المملوكة من الدولة إلى القطاع الخاص، وأنها أرست عملية استقطاب للدخل لمصلحة أصحاب الریوع المالية، الأمر الذي انعكس خفصاً لوتيرة النمو، ومعدلات بطالة مرتفعة ودائمة. ويُظهر دور المفكرين النفعيين - الجد في «أبلسة» الدولة، ونزع الاعتبار عن الأدوار التي يُفترض أن تؤديها. وقد دفعت

(٤٠) Peter Evans, «The State as a Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy and Structural Change,» in: Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, eds., *The Politics of Economic Adjustment: International Constraints* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), and Tun-Jen Cheng, Stephan Haggard and David Kang, «Institutions and Growth in Korea and Taiwan: The Bureaucracy,» *Journal of Development Studies*, vol. 34, no. 6 (1998).

(٤١) Alice Amsden, «Industrialization Under WTO Law,» paper presented at: UNCTAD X, High-Level Round Table on Trade and Development: Directions for the Twenty-First Century, Bangkok, 12-19 February 2000.

البلدان النامية على وجه الخصوص، ثمن هذه الأبلسة، من خلال سياسات التنمية النيو - ليبرالية التي فُرضت عليها، واختصرها «توافق واشنطن». وقد ذهبت البلدان النامية بعيداً في تقليص دور الدولة، وجعلها تنأى عن قيادة وتوجيه مشروع التنمية.

يقع النقاش حول الدولة ودورها، في صلب الحديث حول البديل المطلوب لتحقيق التنمية. يتطلب تحقيق هذا الهدف أولاً، أن تستعيد البلدان النامية سيادتها و«مساحة الاستقلالية» التي تحتاج إليها في ميدان بلورة وتنفيذ السياسة الاقتصادية، وأن تواجه ضغوط البلدان الغربية والمؤسسات الدولية التي تريد حرمانها الأدوات التي تحمي بها مشروعها التنموي ومستقبلها.

ويتطلب ثانياً، أن تضع نصب أعينها تحقيق التنمية بوصفها «تصنيعاً متأخراً». وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق من دون سياسة تمويل وسياسة تجارية وسياسة تكنولوجية، لا يمكن تصورها من دون حضور قوي للدولة في قلب هذه السياسات.

ويتطلب ثالثاً، أن تستعيد الزراعة مكانة عند المسؤولين، افتقدتها في تجربة «استبدال الواردات»، كما في التجربة النيو - ليبرالية. بل إن خصوصية الزراعة كقطاع إنتاجي، تجعل لزاماً على الدولة عدم تركه تحت رحمة قوى السوق وحرية التبادل. وهي خصوصية تفرض على الدولة مسؤولية إضافية، حيث هناك قطاع ريفي واسع، لما لذلك من أهمية النمو الديمغرافي اللازم لبناء الدولة الوطنية وصون وجودها.

وتتطلب رابعاً وأخيراً، أن يتبوأ التخطيط الاقتصادي وأجهزته موقع القيادة، ويستعيد مكانة عملت الحقبة النيو - ليبرالية على تسخيفها وضربها. وينبغي أن يكون التخطيط تأشيرياً، بحيث تتولى الدولة تعيين الأهداف الاقتصادية، وتلزم القطاع الخاص ومؤسساته السير بها، بواسطة الحوافز، وتقصّر تدخلها في القطاع الإنتاجي على الحالات التي تعكس «إخفاقاً للسوق»، أي تمنعاً من قبل قوى السوق على الخوض في هذه المجالات. وتتقضي قيادة الدولة لمشروع التنمية، إصلاحاً إدارياً، أساسه تنسيب عاملين في الإدارة العامة على قاعدة الاستحقاق، وأن تتمتع الإدارة العامة باستقلالية كاملة في صوغ وتنفيذ سياساتها. وهي استقلالية يُفترض أن تكون في الوقت عينه «منغرس» في النسيج الاقتصادي المحلي، من خلال علاقة التفاعل التي تقيمها الإدارة العامة مع القطاع الخاص.

وقد اختصر هنري بريتون كل هذا بمفهوم «تعلم الدولة» (Government Learning)، الذي ينبغي أن ينطوي عليه مشروع التنمية، وجعله بديلاً عن مفهوم «دولة الحد الأدنى» الذي حملت النيو - ليبرالية لواءه □